الجهود الدبلوماسية البورقيبية لدعم الثورة الجزائرية

أ. سعيد جلاوي
جامعة البويرة

تعالج هذه الدراسة احد موضوعات الجوار التي ترتكز على الروابط التاريخية بين دول المغرب الكبير، و هي دراسة تهدف إلى تشخيص طبيعة العلاقة بين هذه الدول وشعوبها، سيما موضوع العلاقة التونسية الجزائرية إبان الثورة التحريرية، الذي يعد من الموضوعات الشائكة و المتداخلة، لان هذه العلاقة لم تكن قائمة منذ البداية بين دولة و أخرى أو بين حكومتين متناظرتين، و إنما هي علاقة بين دولة مستقلة ناشئة مكبلة باتفاقية ذات أبعاد سياسية واقتصادية مع فرنسا ورجال يقودون ثورة تسعى للتحرر من ربقه فرنسا، حيث تشكل هذه الاخيرة السبب الكبير في تعقيد تلك العلاقة.

فبحكم انتماء تونس إلى هذه المنطقة الجغرافية المغاربية، فإنها تأثر وتتأثر بهموم المنطقة وطبيعة العلاقات القائمة بينها وبين هذه الدول.

انطلاق الثورة الجزائرية عام 1954 و استعار حربها، مثل تحولا استراتيجيا بالغ الأهمية في الإقليم المغاربي، الأمر الذي حمل مختلف الأطراف المعنية على إعادة النظر في حساباتها السياسية بما يتماشى مع مقتضيات الوضع الجديد الذي فرضته.

وبالفعل، فقد استهدفت هذه الحرب النظامين الناشئين في تونس والمغرب الأقصى في أسس وجودهما نفسها، فعلاوة على أنها قدمت البديل الممكن للسياسة التفاوضية القائمة على المنطق الحقوقي (LEGALISTE) التي لجأت إليها القوى السياسية بتونس والمغرب الأقصى في قسمها الأكبر، هدد انطلاق الرصاصة الأولى للثورة الجزائرية باتساع نطاق الحرب لتشمل كامل منطقة المغرب الكبير(1)، خاصة وأن قادة الثورة الجزائرية كانوا ينظرون إلى الإقليم المغاربي باعتباره وحدة إستراتيجية وسياسية وعسكرية، وقد أبدوا حرصا ظاهرا منذ البداية على توحيد العمل العسكري على المستوى المغاربي لإيمانهم بأهمية البعد المغاربي في التحرك ضد الاستعمار لتشتيت قواه واستنزافها(2).

أما على المستوى التونسي تحديدا فقد هددت الثورة التحريرية الجزائرية المشروع البورقيبي منذ اندلاعها، إذ تزامن انطلاقها مع بداية المفاوضات التونسية-الفرنسية بشأن الاستقلال الداخلي اعتمادا على مرجعية خطاب بيار منداس فرانس يوم 31 جويلية 1954 (3) ، فكان من الممكن أن تحمل هذه الثورة الحكومة الفرنسية على مراجعة سياستها التونسية خاصة والمغاربية عامة، ذلك أن مشروع استقلال تونس، وان كان محدودا في نطاقه الداخلي، كان سيمنح الثورة الجزائرية عمقا استراتيجيا هاما خاصة وأن عناصر المقاومة التونسية كانت تتوفر على الاستعداد والقدرة على تأمين

الدور الاسنادي (اللوجستي) الذي كانت تحتاجه هذه الثورة، التي اثرت فعلا على تطور السياسة الفرنسية تجاه القضية التونسية ولكن في اتجاه دعم استقلال تونس.

وإذا كان بورقيبة يربط بين الحدثين بالكثير من التعسف والمغالطة من خلال تأكيده أن "الشعب الجزائري كان أول المتأثرين" بالتجربة النضالية التونسية وأنه "ما كاد مندوب فرانس يلقي خطابه التاريخي ويقدم لنا عروضه وما كدنا نخوض المفاوضات التي دعانا إليها حتى ثار الشعب الجزائري ثورته الكبرى وها هو ذا يواصل كفاحه الباسل حتى اليوم، وخاض المغرب أيضا كفاحه الايجابي وركن مثلنا إلى الجبال واستعان بالفلاقة الى أن استرجع سيادته "(4)، فان المؤكد أن الثورة الجزائرية قد لعبت دورا أساسيا في تسريع حصول الاستقلالين التونسي والمغربي نتيجة الضغط الهام الذي فرضته على السلطة الاستعمارية، بحيث إضطرتها الى إعادة النظر في كامل سياستها المغاربية والاستعمارية عموما. فقد رد كريستيان بينو CRISTIAN PINEAU وزير الشؤون الخارجية في حكومة GUY MOLLET على الانتقاد الذي وجه لقرار الحكومة بتمكين تونس والمغرب الأقصى من استقلالهما في 1956 بأنه كان يمثل الحل الأمثل أمام حرب شاملة محتملة في أفريقيا الشمالية إذ جاء في تدخله أمام المجلس الوطني الفرنسي " يجب أن يفهم هؤلاء الذين يساندون سياسة القوة في تونس والمغرب الأقصى أنهم يطالبون بتوفير 400 أو 500 ألف رجل إضافي، أين يفكر هؤلاء الزملاء إيجاد هؤلاء الرجال (...) إن من شأن سياسة القوة هذه أن تضعف العمل الذي نقوم به في الجزائر"(5)

لكن مثل الاستقلال التونسي في جزء منه –على الأقل – الوردة التي سقتها الثورة الجزائرية بدماء شهدائها، ولم يكن النظام البورقيبي(6) يستطيع مع ذلك قطفها دون أن ينجرح بأشواكها، ذلك أن التفاعلات الخطيرة التي كانت تشهدها القضية الجزائرية أصبحت تهدد هذا الاستقلال نفسه الذي ساهمت في تحقيقه، ليس فقط لأن نيران الحرب التحريرية الجزائرية يمكن أن تطال تونس في أي وقت، وإنما أيضا بل وخاصة لأن هذه القضية أصبحت بطبيعتها العسكرية وأسلوبها الصدامي وتحالفاتها الخارجية تستهدف الأسس السياسية والإيديولوجية نفسها التي قام كل من استقلال تونس والمغرب الأقصى. فقد أعادت الروح للخيار المغاربي واضعة بذلك شرعية الخيار القطري الذي أُقر في تونس والمغرب الأقصى موضع السؤال ، وقدمت من خلال مواجهتها المسلحة للسلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بديلا حيا وملموسا لأسلوب التفاوض الذي لجأت إليه الحركتان الوطنيتان التونسية والمغربية في جزئها الأكبر منذ مطلع الخمسينات، وفتحت فضلا عن ذلك الباب المغاربي

لتدخل قوى خارجية عديدة بما استتبعه ذلك من انتشار التيارات الأيديولوجية الحاملة لها كالتيار القومي الذي ما انفك يكتسح الساحة السياسية العربية منذ وصول القيادة الناصرية إلى السلطة بالبلاد المصرية، خاصة مع تحول الخطاب الناصري إلى نواة إنتاج إيديولوجي واسع "(7)

لقد مثلت الثورة الجزائرية بتفاعلاتها وتمط التحالفات الذي فرضته في المنطقة تهديدا جديا لمشروعي الدولة القطرية في المغرب الأقصى وخاصة في تونس، ولا شك أن استعار نيران الحرب التحريرية الجزائرية قد استثار قلق النظام التونسي ومخاوفه من أن تفجر هذه النيران الأسس الملغمة التي قام عليها استقلال الدولة التونسية، ذلك أن تصفية الاستعمار في هذا الجزء من الإقليم المغاربي لم تنته مع التوقيع على وثيقة 20 مارس 1956، بل بدأت معه فهي "لم تكن في واقع الأمر الا مجرد اعتراف بحق"(8).

وقد مثل تعثر المفاوضات التونسية–الفرنسية التي أعقبت التوقيع على هذه الوثيقة لترتيب تصفية التركة الاستعمارية بتونس، وانتقال السلطة إلى قيادة الاستقلال، أحد الألغام المهددة بالانفجار في أية لحظة حتى أن بورقيبة نفسه اضطر إلى تعليق هذه المفاوضات في 13 جويلية 1956 مهددا " باستئناف الكفاح " باعتبار أن "كفاح البناء والتشييد تعترضه في بعض الأحيان أزمات وعراقيل وعقبات يلزمنا أن نكون دائما وأبدا منها بالمرصاد حتى لا تتوقف أعمالنا ويتسنى لنا مواصلة مسيرتنا فكلما شعرنا بخطر يهدد سيادتنا أو يمس استقلالنا كنا متهيئين لرد الفعل وعلى أتم استعداد لاستئناف الكفاح إن لزم"(9). وكان بورقيبة يريد بهذا الموقف، وهذا التهديد أن يضرب عصفورين بحجر واحد: حمل فرنسا على فك هذا اللغم بتجسيم الاستقلال التونسي الذي اعترفت به بموجب وثيقة 20 مارس، وفي نفس الوقت التموقع في خندق المواجهة بما يمكنه من أن يكون ضمنه في صورة فشل رهان التفاوض وانفجار الأسس الهشة التي قام عليها الاستقلال.

ذلك أنه كان يعي أنه يواجه خطرا مزدوجا من الخارج والداخل بعد أن تحولت الثورة الجزائرية إلى موضوع رهان بين الشقين البورقيبي واليوسفي منذ ظهور البوادر الأولى لهذا الخلاف بعد الإعلان عن التوقيع على اتفاقيات 3 جوان 1955 كما تؤكد ذلك القراءة المقارنة لخطابات بورقيبة (10) وبن يوسف(11)، وكما اعترف بذلك بورقيبة نفسه حتى قبل الحصول على الاستقلال (12)، وبالفعل فقد بدأ التنسيق بين صالح بن يوسف وبعض فصائل الثورة الجزائرية الصاعدة منذ اندلاع الصراع اليوسفي–البورقيبي، ولا شك في أن هذا التنسيق قد زاد وثوقا مع الانحصار المتزايد الذي كانت تعرفه الحركة اليوسفية في الداخل بعد الضربات الموجعة التي أصابتها قبيل مؤتمر صفاقس وبعده، وكانت

الصحف الصادرة خلال هذه الفترة قد أكدت وجود هذا التنسيق كما أكدته الأوساط الرسمية التونسية نفسها"، فمن المؤكد أن بعض رجال الثورة الجزائرية " قد دخلوا التراب التونسي وتوغلوا فيه عميقا أحيانا وأن بعض التونسيين قد انضموا إليهم "، الأمر الذي أدى الى بروز ما اصطلح على تسميته بحركة الفلاقة الجديدة التي استفادت بهذا الاتصال بين "المتمردين" التونسيين والجزائريين وتموقعهم في عدة جهات من البلاد ليس فقط على الحدود التونسية-الجزائرية بل وفي داخل البلاد أيضا بما في ذلك "منطقة الساحل" نفسها، بل أن بعض المجموعات التي كانت تحسب على الحركة اليوسفية كانت تتكون حصرا من عناصر جزائرية على غرار "جهة قفصة حيث يعد حوالي 25 متمردا جميعهم جزائريون(13).

وقد فرض هذا الوضع على النظام البورقيبي الناشئ أن يبلور مبكرا استراتيجيته في مواجهة تفاعلات القضية الجزائرية بمضاعفاتها الخطيرة على الوضع في المنطقة، **فما هي الإستراتيجية الدبلوماسية ؟ التي أنبنى عليها الخطاب البورقيبي في ظل تطورات القضية الجزائرية؟**

للإجابة على هذه التساؤل، اعتمدنا في هذه الدراسة على المخزون الصحفي المعاصرة لوقائع الثورة الجزائرية خاصة جريدتي: العمل[14] والصباح[15] التونسيتين التي خصصتا حيزا هاما من صفحاتهما لنصرة القضية الجزائرية، كما احتفظتا بكل الخطب والتصريحات والرسائل والمذكرات الصادرة عن قادة النظام التونسي خاصة الحبيب بورقيبة وقياداته من الهيئة الدبلوماسية أمثال المنجي سليم والصادق لمقدم و غيرهم.

و لمعالجة الموضوع اعتمدنا منهجيا على التسلسل الكرونولوجي للأحداث بداية بمرحلة استقلال تونس و قيام النظام التونسي الجديد وبروز معالم سياسته الخارجية، وموقفه من حركات التحرر على رأسها الثورة الجزائرية بعد انضمامها مباشرة إلى الأمم المتحدة، والتي ستبرز لا محالة مواقفه في إطارها السلبي والايجابي إزاء القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

1. استقلال تونس وانضمامها إلى الأمم المتحدة

باستقلال تونس كان الحبيب بورقيبة عين وزيرا للخارجية في 1956، ثم أنتخب رئسا للجمهورية سنة 1957. وكان رجلا عمليا لا يستسلم للأفكار المسبقة بل كان يتخذ قراره في ضوء التطورات التي كان يسعى إلى تقييمها بنفسه[16]. فكان من الذين أصدعوا بالحق لصالح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، فوجه العديد من الخطب والتصريحات، وأصدر مذكرات ولوائح وبيانات،

وأجرى مباحثات ومشاورات حول القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة، وجند في نظامه سفراء ومبعوثين وممثلين ووزراء لقيادة الهيئة الدبلوماسية من شانها ان تدعم القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية.

بتوقيع اتفاقية الاستقلال في باريس صرح بورقيبة لصحيفة "لوفيقارو" : لا اعتبار لاستقلالنا إلا إذا اقترن باستقلال الجزائر، وفي 22 مارس من نفس السنة قال في خطاب رسمي بملعب "جيو اندراي" : "لن يغمض لي جفن ما دام الدم يسيل في الجزائر"(17).

وحتى يتسنى للحبيب بورقيبة ترجمة مضمون خطبه على ارض الواقع أي دعم الشقيقة الجزائر في حربها ضد فرنسا كان على تونس الانضمام إلى الأمم المتحدة، حيث في 12 نوفمبر 1956 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول تونس في عضويتها(18). وقد صرح بهذا الخصوص الحبيب بورقيبة في "حياتي جهادي" ص 148: "فأوليتها أهمية بالغة بصفتها الإطار الأساسي والشرعي الذي يستند إليه العمل الجماعي. فحرصت منذ ذلك، على التأكيد على التزامها بميثاقها و مبادئها و جعلتها مرجعا في عملها الدبلوماسي، حاولت من خلالها تجسيد انتماءها المتعدّد الأبعاد في نطاقه الإقليمي والدولي"، حيث حل بورقيبة بنيورك يوم 16 نوفمبر 1956 وألقى خطابا تناول فيه قضية الجزائر بالتعريف والتحليل مطالبا بحق الشعب الجزائري في الحرية والكرامة وبوضع حد للحرب الاستعمارية.(19).

وقد ظلت تونس تشارك بانتظام في أشغال الجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، فيما بين 1959 إلى 1962، وكان من أبرز محطات هذه المشاركة رئاسة تونس، في شخص مندوبها الدائم آنذاك، "المنجي سليم"(20)، للدورة العادية السادسة عشر للجمعية العامة سنتي 1961-1962 وكذلك انتخاب تونس بصفة عضو غير دائم بمجلس الأمن في الفترة من 1959-1960 مكنها ذلك من مساندة العديد من حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار في العالم واتخذت إجراءات تضامنية شجاعة، فكانت القضية الجزائرية في مقدمات هذه الحركات ضمن نشاطها الدبلوماسي.

فبحكم تبنيها للشرعية الدولية، والإيمان بمنطق الحوار والتفاوض كسبيل لفض الخلافات في سياستها الخارجية، بدأ بورقيبة العمل الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية. فمنذ استقلال بلاده أخذ نظامه يسير على حبل مشدود بين فرنسا والجزائر بين الحياد والاشتراك في الحرب، وعواطفه مع الشعب الجزائري ولكنه أيضا في الحصول على المساعدة الاقتصادية الفرنسية هذا ما جعله يتأرجح

بين السلب والإيجاب، نظرا للمقتضيات السياسية والعسكرية الراهنة، فتميزت المرحلة الأولى بالسلبية خاصة بعد زيارة لحبيب بورقيبة عام 1956 لواشنطن، أين تباحث مع الرئيس إيزنهاور حول إمكانية إيجاد حل وسطي للقضية الجزائرية، و التي انتهت بتعهد لحبيب بورقيبة بمحاولة إقناع الثوار الجزائريين لوقف القتال، وحين عاد إلى تونس صرح قائلا " لقد اتفقت مع الرئيس إيزنهاور على أن نتوسط لحل القضية الجزائرية ". لان استمرار حرب التحرير الجزائرية سيعرقل لا محالة النظام التونسي على بسط سيادته على أراضيه خاصة مع اصطدامه بحركية حدوده الغربية مع الجزائر والتي أصبحت موقعا استراتيجيا في المواجه السياسية بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف. هذا الأخير الذي استقر بطرابلس ويقول للتونسيين انه يكافح من اجل جلاء القوات الفرنسية ويقول لجزائريين انه يسعى للتخفيف من ضغط الجيش الفرنسي على الجزائر بفتح واجهة أخرى بتونس"(21).

فأمام عدم جدوى جهود بورقيبة في تقريب وجهتيْ نظر بينه وبين فرنسا، بالرّغم ممّا بذله من سعْي لإقناعها بوجوب التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية، وأمام تزايد الضغط الجماهيري عليه، والاعتداءات الفرنسية، ومشكلة قاعدة بنزرت، تحول موقف بورقيبة ليصبح أكثر ايجابية في دعم الكفاح المسلح. فوافق على تحويل نشاط للحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى تونس العاصمة في المرحلة الأخيرة (1960 1962). وهو ما كان مطلوبا من بورقيبة في الضغط على فرنسا للاستجابة لمطالب الجبهة بحكم الموقع الجغرافي والجوار والتواجد الاستراتيجي على مستوى البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى عروبة النظام السياسي التونسي، وبالتالي هذا دفع ببورقيبة إلى تبني مواقف ايجابية سياسية ودبلوماسية اتجاه القضية الجزائرية، ترتب عنها خلق قاعدة خلفية لهذه الثورة، توفر لها الإسناد اللوجستي ومختلف أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي...حيث نشطت عمليات تهريب الأسلحة نحو الجزائر والتحق بصفوف الثورة الجزائرية العديد من المتطوعين التونسيين... وراحت الأحزاب التونسية تندد بالقمع الاستعماري وتطالب فرنسا بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، وجدّت الهيئات والمنظمات القومية التونسية (الأطباء والمحامون والمهندسون) في حشد الدعم الجماهيري للثورة الجزائرية، وتحركت الدبلوماسية التونسية في المحافل الدولية لخدمة القضية الجزائرية ولتحسيس الرأي العام الفرنسي والغربي بضرورة إيجاد حلّ سياسي لها والتفاوض مع المجاهدين والاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم،.و هو ما تعكسه تصريحات الحبيب بورقيبة في اجتماع انتظم بالقيروان يوم 30 أكتوبر 1955 فقد قال " إنّ إخواننا الجزائريين نعينهم بلا شك عندما نواصل تجربتنا بصدق وإخلاص فنعمل على تعزيز موقف أنصار السلم في فرنسا

ونعينهم على التغلب على غلاة الاستعمار إلى أن يفرضوا على الحكومة الفرنسية حلا وسطا للقضية الجزائرية مثلما تمّ بتونس وتنتهي الحرب في تلك الديار"[22].

فاقتناع بورقيبة بما يسميه بالحل المنقوص الذي يقوم على تجربة الاستقلال الذاتي جعله يقرن دعمه للثورة الجزائرية بضرورة انتهاج تلك التجربة، لأنها ستقوي من موقف الأحرار بفرنسا وستقدم لهم الدعم للانتصار على غلاة المعمرين ،وذلك بفرض حلّ للقضية الجزائرية على الحكومة الفرنسية شبيه بحلّ القضية التونسية، وبذلك تنتهي الحرب ويسود السلم ويتعزز في المنطقة[23].

ومن أجل تمتين العلاقة بين جبهة التحرّير الوطني الجزائرية والحكومة التونسية اتصل محمد البجاوي بالحبيب بورقيبة بعد تعيينه رئيسا للحكومة التونسية لتنسيق المواقف، واستقبله بورقيبة بحرّارة وقدم له البجاوي عشرين مطلبا، يرمي أولها إلى إنشاء منظمة لجبهة التحرّير في تونس بشكل غير معلن، ويدعو ثانيها إلى تقديم مساعدة للمقاومين الجزائريين، ويطالب ثالثها بالتدخل لإطلاق سراح الموقوفين في صفوف المقاتلين الجزائريين. واستجاب بورقيبة بتلقائية وصدر رحب لكل المطالب دون استثناء، ولم تكن هذه الموافقة التلقائية ثمرة النشاط الدبلوماسي وإنّما كانت نتيجة تضامنه الفعلي مع الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلال الجزائر.

2.المساعي الدبلوماسية التونسية في الأمم المتحدة 1956 / 1962:

(أ).مرحلة 1956 / 1957:

عرضت القضية الجزائرية لأول مرة أمام هيئة الأمم المتحدة من خلال رسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955 وجهتها مجموعة من الدول العربية والاسياوية، طالبت فيها بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة 10 العادية للجمعية العامة، وطبقا للمادة 10 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأرفقت الرسالة بمذكرة تفسيرية، وأكد موقعو المذكرة على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[24]، وتلتها بعد ذلك بقية الدول المحبة للسلام على السير في نفس الخط التحرري، فكانت تونس من بين هذه الدول التي وقفت إلى جانب القضية الجزائرية في المحافل الدولية بعد استقلالها سنة 1956. وانصبت معظم جهودها الدبلوماسية على دعم الثورة الجزائرية منذ انطلاقها وهو ما أكده الباجي قايد السبسي قائلا "إن لتونس دبلوماسية حاذقة لم تكن تسعى فقط لاستصدار قرار رسمي من مجلس الأمن بل تسعى إلى دفع الولايات المتحدة للتدخل" [25] لحل القضية الجزائرية، لكنها فشلت بسبب التذبذب في مواقف هذه الأخيرة، وخيانتها خاصة عند إقدامها على

القرصنة الجوية في حق الطائرة المغربية التي كانت تنقل الوفد الجزائري المتوجه إلى تونس للمشاركة في الندوة المتعلقة بالقضية الجزائرية. فاستنكرت الحكومة التونسية هذا الفعل فقرر بورقيبة التدخل لدى الأمم المتحدة

فوجه الحبيب بورقيبة مذكرة لها سماها بالرسالة الكبرى في شهر نوفمبر 1956 أوردتها جريدة الصباح تضمن النص التالي " لتضع حدا للمجازر والجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين في حقه وإنما أكثر فظاعة من جرائم الجر وعليه أن تقول كلمتها ليستقر الحق ويتقلص ضل الاعتداء"[26].

كما استغل فرصة استمرار جلسات الجمعية العامة ليقدم مقترحا لإنهاء الحرب برزت معالمه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا: "نحن نشاهد اليوم حربا طاحنة تدور رحاها في الجزائر ضدّ شعب أبيّ لا ذنب له سوى تعلّق إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية، وتشاهدها أمم العالم الحرّ منذ ما يزيد عن سنتين في غير اكتراث، وهي مجزرة فظيعة تبيد كل يوم شبابا من الجزائر فما بال الضمير المتمدن الذي استطاع أن يثور بسرعة واندفاع عندما أُستهدف الوطنيون في بودابست" المجر"، وكيف استطاع الصمت أمام الحرب المسلطة على الجزائر فهل يجب أن نعزي ذلك إلى التفرقة العنصرية أو الدينية؟ فالمنطق يفرض علينا أن نناهض العدوان أينما ظهرت معالمه ومهما كان مأتاه وعلى الأمم المتحدة أن تمدّ يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح لتحقيق مطامحها القومية، ومن واجب الأمم المتحدة مساعدة فرنسا على الخروج من المأزق الذي تورطت فيه وتحديد صيغة علاقاتها بالشعب الجزائري والاعتراف بحقه الطبيعي في الاستقلال، والحلّ الذي ننشده يمكن أن يتم بمراحلّ كأن يتحقق أولا وقف القتال وثانيا إرسال قوة بوليس دولي وثالثا إرسال لجنة وساطة مؤلفة من ثلاث أو أربع شخصيات تسعى إلى البحث عن شروط وقف القتال فإذا ما تم ذلك مهدت السبل وأعلن وقف إطلاق النار تحت ضمان الأمم المتحدة وأرسلت قوات البوليس الدولي"[27]

هذه الإستراتيجية الدبلوماسية التي اعتمدها بورقيبة في معالجة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كان يهدف من ورائها إلى إخراج المشكل الجزائري من مجاله الثنائي الضيق إلى مجاله الدولي، وذلك بجعل ما يحدث في الجزائر من قمع وإبادة يقع على مسؤولية الأمم المتحدة والقائمين عليها. كما انتقد صمت العالم لعدم تحركه إزاء ذلك، ووضع فرنسا أمام أمر الواقع بين مثالية شعاراتها الناشدة للحرية والكرامة والاستقلال التي يطالب بها الشعب الجزائري وواقعية سياسيتها الإجرامية

التي تقترفها في حق هذا الشعب الأعزل، كأن فرنسا المحتشمة في نظر بورقيبة أنها لا تعي ما تفعله في الجزائر بحكم وقوعها في مأزق يصعب الخروج منه، فوجب على الأمم المتحدة مساعدة فرنسا على تجاوز هذا المأزق، وذلك بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وقدم مشروعا تضمن ثلاث نقاط لحلّ القضية الجزائرية وتتمثل في وقف القتال وإرسال شرطة و لجنة دولية للوساطة. وقد ناقشت اللجنة السياسية للأمم المتحدة القضية الجزائرية ،وتناول المنجي سليم الكلمة بالمناسبة واقنع بها الساسة على إعطاء أولوية لمناقشة القضية الجزائرية في دورتها الحالية[28].

وفي سياق الجهود الرامية إلى تسوية القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وحشد اكبر عدد ممكن من الوفود المعتمدة لتأييدها، قام المنجي سليم بتكثيف المساعي لدى الكتلة الإفريقية الأسيوية في 6 فيفري 1957 اقنع بفضلها وفود سبعة عشر دولة منها بتقديم بيان مشترك إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، تضمن ما يلي" الجمعية العامة تلفت نظركم إلى الحالة المضطربة، وإلى الكفاح الجاري بالجزائر، والذي سبب آلاما بشرية عديدة تعكر التآلف بين الأمم. ولهذا نطالبكم بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها طبقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، ونطلب من فرنسا والشعب الجزائري أن يدخلا حالا في مفاوضات من أجل إيقاف القتال، وتسوية نزاعهما سلميا وفقا لمبادئ الأمم المتحدة"فطلب المنجي سليم من أعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات[29].

هذا البيان المقدم للأمم المتحدة عن طريق الوفود الإفريقية يعكس حقيقة الوضع المضطرب في الجزائر بسبب الحرب التي باتت تهدد السلم العالمي، وهو يجعل من الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وفتح المفاوضات من الضرورات الملحة لإيقاف الحرب وتسوية النزاع وفقا لمبادئ ومقررات الأمم المتحدة.

وفي ظل الجهود المتواصلة أيضا، ألقى السفير التونسي كلمة في الأمم المتحدة فند فيها الادعاءات الفرنسية المزيفة للتاريخ، والقائلة بالجزائر الفرنسية وطالب بوقف القتال وفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين والاعتراف بحق الشعب الجزائري، وقال: "إنّ الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام ودعا إلى وقف القتال وفتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع كرامته والتمتع بسيادته وتقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة" [30]

ولم يكتفي المنجي سليم بذلك بل قدم انتقادات لاذعة لما تضمنته للائحة التي تقدمت بها دول أمريكا الجنوبية وإيطاليا مردها، "إنها تساند فرنسا في جرائمها المرتكبة بحق الشعب الجزائري

وأفكارها خرافية ولا تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة"[31].

وقد أصبح التعريف بالقضية الجزائرية، والدفاع عنها الشغل الشاغل للبعثة التونسية بالأمم المتحدة من خلال جهودها الحثيثة في التصدي للفرنسيين، وحلفائهم من أعداء الثورة والتي حملتهم مسؤولية الجرائم التي يقترفها الجيش الفرنسي يوميا في الجزائر من قتل وتشريد وتعذيب ونفي، أدت إلى هجرة حشود منهم إلى البلدان المجاورة كلاجئين، وأصبحوا في حالة مزرية للغاية، مما دفع بالسفير التونسي بالأمم المتحدة إلى طلب المقابلة مع الأمين العام بالأمم المتحد "داغ هامر شولد" قصد التباحث معه حول مشكل اللاجئين الجزائريين الذين تفاقم عددهم، وسلم للأمين العام تقريرا إضافيا حول الحالة التيكان يعيشها اللاجئون،كما انتقد التقرير ازدواجية التعامل بين الشعوب، وطالب أن يعامل اللاجئون الجزائريون مثل اللاجئين المجريين" [32]

وعند انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة بين 17 سبتمبر و14 ديسمبر 1957، عرضت القضية الجزائرية للمرة الثالثة، وانتهز محمود المسعدي[33] الفرصة فتدخل أمام اللجنة الاجتماعية الإنسانية والثقافية للأمم المتحدة، متهما فرنسا بخرقها لحقوق الإنسان لقيامها باعتقالات وإيقافات لا مبرر لها، ولا تركز على ضمانات عدليّة، ووتتم عادة لمدّد طويلة وبدون بحث أو تهمة" [34].

وهو ما شجع محمد يزيد ممثل جبهة التحرّير الجزائرية بالأمم المتحدة على اقتراح يقوم على تعبئة كل من تونس والمغرب للدفاع عن القضية الجزائرية عند بداية اللجنة السياسية في مناقشة هذه القضية وعرض وجهة نظر قادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية[35]

ففي أول جلسة للجنة السياسية المخصصة لمناقشة القضية الجزائرية، عقد المنجي سليم اجتماعا نبه فيه وفود دول أمريكا الجنوبية العشرين، وأكد لهم في مداخلته على ضرورة تدخل الأمم المتحدة لفرض تسوية عادلة و سلمية عن طريق التفاوض[36]. وهو ما ترجمه المنجي سليم في خطابه فعلا في أول تدخل له في هذه الجلسة "حيث طالب بالدخول في مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرّير الجزائرية طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، ووضع حد للقتال، والاتفاق بين الطرفين، وفند الاقتراحات الفرنسية وقال إنها تجاوزتها الأحداث والمتمثلة في ثلاث مراحل لوقف إطلاق النار وإجراء انتخابات والشروع في مفاوضات" [37]،كما رفض التصويت على المقترح الكندي وانتقده بشدة وكتفى بالتصويت على المسودة التي تقدمت بها المجموعة الإفريقية الآسيوية[38].

(ب). مرحلة:1958 / 1959 :

وتعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية إذ تواصلت العمليات العسكرية وتوسعت بشكل ضخم، وهذا بعد أن أسندت قيادة الجيش الفرنسي للجنرال شال الذي شرع في تطبيق المشروع العسكري لإبادة الشعب الجزائري، فتعالت الأصوات المجاهرة والمنددة بهذا المخطط في الأمم المتحدة، خاصة من الدول الصديقة فسجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في الدورة الثالثة عشر بداية من 16 سبتمبر 1958 حيث قررت الجمعية العامة تسجيل القضية في جلستها العلنية تحت رقم 752 يوم 22 سبتمبر 1958، وأحيلت إلى اللجنة الأولى في عشر جلسات من 8 إلى 13 ديسمبر، وبذل المنجي سليم عدة جهود حيث قدم القضية على أنها نزاع دولي وابدي شكوكه في جدوى استفتاء ديسمبر و انتخابات نوفمبر 1958"[39].

بهذا الصدى البعيد للثورة الجزائرية في الأوساط السياسية العالمية أصبحت القضية الجزائرية قضية دولية، مما جعل الموقف الأمريكي يتغير تجاهها، وبرز جليا في تصريح كاتب الدولة للخارجيّة الأمريكية "مستر دلاس" الذي قال: " إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتبر قضية الجزائر مسألة عالمية، وهي عازمة على اجتياز الاعتبارات القانونية "فردت الصحافة العالمية حملة معادية للسياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على الحرب والإبادة، والتي وصفتها بالجرثومة تنخر عظام الدول الغربية وهي بتحالفها مع فرنسا لا يمكنها غضّ الطرف عن الحالة السيئة التي أصبحت تميز الوضع الجزائر"[40].

ولتثمين تطورات القضية الجزائرية، ومتابعتها والتباحث مع الأمين العام للأمم المتحدة، قامت الدبلوماسية التونسية برئاسة المنجي سليم بمساع لدى الكتلة الإفريقية الآسيوية بالأمم المتحدة لتأييد القضية الجزائرية، وتمكنت من عقد اجتماع لها قررت فيه تشكيل لجنة لمتابعة القضية الجزائرية برئاسة تونس، وتضم كل من المغرب واندونيسيا وسيلان ورومانيا وتركيا والحبشة [41].

و مع تطور الأحداث في المنطقة المغاربية و وقوع الغارة الفرنسية على ساقية سدي يوسف دفعت الجزائر – بفضل استغلال بورقيبة لها- إلى صدارة الأحداث الإعلامية والسياسية والدولية، ولم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية بل دولت بالتمام والكمال فلم يصبح الأمر خاصا بالإخوان العرب والمسلمين ودول عدم لانحياز والشيوعية دون غيرهم، وأن "فوستر دلاس" كاتب الدولة للخارجية الأمريكية أكد في 11 فيفري 1958 في رد فعل على الساقية "ان هذا الحدث يؤكد بطريقة قطعية انه من الصعب التفريق بين المشكلة الجزائرية و مشكلتي تونس و المغرب [42].

مثّل هذا الحدث فرصة سانحة للدبلوماسية التونسية للتشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي، وكشفها للرأي العام العالمي، حيث مكنت السفير التونسي بواشنطن من توجيه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة؛ نقلتها جريدة العمل بتاريخ 28فيفري1958 نصها " يلفت فيها نظره إلى العواقب السيئة التي قد تترتب عن إنشاء المنطقة المحرمة بالجزائر على طول الحدود التونسية الجزائرية، وأصبحت تطرد الأهالي القاطنين في تلك المنطقة ويؤكد له أن نتائجها هي طرد وتشريد حوالي مائتين وخمسين ألف لاجئ جزائري من تراهم"[43].

وفي ظل الجهود الدبلوماسية للنظام التونسي لتعبئة الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية اتصل المنجي سليم بوفود أمريكا اللاتينية وعقد اجتماعا مشتركا مع عشرين وفدا منهم وألقى خطابا يطلب الدعم منهم لحلّ القضية الجزائرية وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، والتقى كذلك بنائب وزير الخارجية الكندية وسفير ألمانيا بالأمم المتحدة والسفير الأمريكي بالأمم المتحدة وأثناء محادثاته أكد أنه لا يمكن أن ينفرج الوضع بشمال إفريقيا إلا بحلّ المشكلة الجزائرية.[43]

وأدلى كذلك بتصريح ردا على المقترحات الفرنسية التي تطالب بنشر قوّات أممية على الحدود التونسية الجزائرية وقال" إنّ الحكومة التونسية لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تخضع الحدود التونسية الجزائرية لمراقبة أممية ممّا ينجرّ عنه إقامة ملاحظين بالتراب التونسي ووصف هذا الإجراء بأنه ضرب من العبث لا يمكننا قبوله أبدا وخصوصا إنّ هذه التدابير قد يفهم منها أن تونس تعترف بأن لها قسطا من المسؤولية في عبور اللاجئين الجزائريين إليها".[44]

هذا المقترح الفرنسي القاضي بنشر القوات الأمم على طول الحدود التونسية الجزائرية بهدف مراقبة كل التحركات كان يهدف جليا إلى القضاء على الثورة الجزائرية و ليس حلها و يزيد من تعقيدها الأمر الذي دفع بالحكومة التونسية إلى رفضه جملة و تفصيلا ، و ضل المنجي سليم في المضي نحو الإمام لكسب المزيد من الأصوات المؤيدة للقضية الجزائرية من خلال ضبط اجتماع ضم وفود دول أمريكا الجنوبية استعرض فيه المراحلّ والتطورات الأخيرة للقضية الجزائرية وطلب منهم تأييد الوطنيين الجزائريين أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامّة للأمم المتحدة.[45]

و من اجل التحضير للدورة المقبلة للأمم المتحدة عقد المنجي سليم اجتماع تنسيقي مع الوفد الجزائري المغربي وآخر مع الكتلة الإفريقية حول دعم القضية الجزائرية.[46]

وفي نفس السياق ألقى السفير التونسي المنجي سليم خطابا أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية "ندّد على النظرية الفرنسية القائمة على تحييد الدول عن

القضية الجزائرية القائلة إن حرب الجزائر لاتهم إلا فرنسا وتحدث عن حركة اللاجئين بتونس الانتهاكات التي يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر على الحدود التونسية وطالب الأمم المتحدة بالتدخل لحلّ القضية الجزائرية "[47]

و أضاف أيضا أنّ هذه الحرب أصبحت تهدد السلم والأمن بالمنطقة التي تشهد حركة نزوح للاجئين إلى تونس بسبب اعتداءات الجيش الفرنسي و لاحظ انه من اللازم على الأمم المتحدة التدخل لوضع الحدّ لهذه التجاوزات الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. أقامت السفارة التونسية بالأمم المتحدة حفل استقبال على شرف وفد جبهة التحرّير الوطني الجزائرية المشارك في مناقشات الأمم المتحدة بحضور عدة شخصيات.[48]

و اعترافا بالجميل للسفارة التونسية بعث وزير الأخبار الجزائري ورئيس الوفد الجزائري بالأمم المتحدة السيد محمد يزيد(49) برقية إلى الرئيس بورقيبة بعد الانتهاء من مناقشة القضية الجزائرية قائلا فيها":نريد أن نُعبّر لكم عن ارتياحنا لما برهن به الوفد التونسي برئاسة المنجي سليم من مساندة فعّالة للقضية الجزائرية.[49] العمل ع/ 980 ، 16 .ديسمبر 1960 .

كما تحدث أيضا مع الأمين العام للأمم المتحدة همر شولد لمدّة ساعة بشأن الأوضاع بالجزائر ثمّ اجتمع مع الكتلة الإفريقية الآسيوية لتنسيق المواقف حول القضية الجزائرية[50]

واستعدادًا لدورة الرابعة عشر للجمعية العامة الأمم المتحدة التي ستنطلق مع نهاية عام 1959 لمناقشة القضية الجزائرية و بهدف تنسيق المواقف و توحيد وجهات النظر عقدت الدول المغاربية اجتماعا ضمّ وفودًا من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وترأس الاجتماع المنجي سليم[51]

كما تمكنت الدبلوماسية التونسية من تحقيق توافق بين دول الكتلة الإفريقية والآسيوية توج بلائحة مشتركة قدمت للأمم المتحدة تتعلق بمناقشة القضية الجزائرية. وقد حصل فعلا اتفاق بين الأعضاء العشرة المنفرعة عن الكتلة الإفريقية الآسيوية والتي تضم تونس والمغرب وليبيا ودولا أخرى بعد اجتماع دام ساعتين وستقدم لائحة مشتركة للأمم المتحدة.[52]

و عند شروع الجنة الأولى الأممية في مناقشة القضية الجزائرية بداية من 30 نوفمبر إلى 7 ديسمبر 1959 قام المنجي سليم باتصالات واجتماعات مع مندوبي الدول الإفريقية الجديدة وصرّح" أنها ستؤيد وتصوّت لصالح القضية الجزائرية عند عرضها على بساط البحث بالأمم المتحدة وتباحث أيضا مع وزير الخارجية السينغالي الذي يقوم بزيارة إلى الأمم المتحدة وطلب منه دعم القضية الجزائرية بالأمم المتحدة"[53]

ومع افتتاح أعمال اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة حول مناقشات القضية الجزائرية ألقى المنجي سليم خطابا جامعا فغمر الارتياح الدوائر الأممية وعند انتهائه أدلى أعضاء الوفد الجزائري بالتصريح التالي ":نودّ أن نُعبّر عن ارتياحنا لخطاب المنجي سليم الذي ساهم مساهمة كبيرة في نجاح القضية الجزائرية بالأمم المتحدة."[54] وفي هذا السياق أيضا أبرق وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية من نيويورك برقية شكر إلى الرئيس بورقيبة هذا نصّها":يطيب لنا أن نعبّر لفخامتكم باسم وفدنا وباسمنا الخاص عن عظيم ارتياحنا للبيان الهام الذي ألقاه أخونا المنجي سليم بالجمعية العامة للأمم المتحدة وأننا نعتبر خطابه القيّم حول المشكل الجزائري مساهمة ذات أهمية كبرى لفائدة نجاح القضية الجزائرية والمغرب العربي وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احتراماتنا الفائقة من كريم بلقاسم[56]، أحمد فرنسيس[57]

(ج). مرحلة 1960 / 1962:

شهدت الثورة الجزائرية في هذه المرحلة تطورات هامة كانت بمثابة تحدي لسياسة ديغول الذي ركن إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و تأسيس الحكومة المؤقتة و انطلاق المفاوضات و دعمها بالمظاهرات داخل و خارج الوطن أبرزت أهميتها على الساحة الدوليّة كثورة عادلة تستحق الدعم و المساعدة فقدم الوفد التونسي بالأمم المتحدة مذكرة تطالب بتقديم القضية الجزائرية على القضية الثانية المدّرجة بجدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة[58]

هذا ما شجع أيضا كل من المنجي سليم سفير تونس بواشنطن والحبيب بورقيبة الابن سفير تونس بفرنسا للحصول على المزيد التأييد داخل الأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية فقاما بجهود حثيثة تمهيدا لمناقشة الأمم المتحدة القضية الجزائرية حيث كانا يجريان محادثات في معابر الأمم المتحدة مع مختلف الوفود وخاصة وفود الدول الغربية والإفريقية لإقناعهما بالوقوف إلى جانب الوطنيين الجزائريين في مناقشات اللجنة السياسية التي ستفتح يوم 5 ديسمبر .1960[59]

كما واصل المنجي سليم مشاورات ومباحثات مع وفود دول أمريكا اللاتينية حيث اجتمع مع عشرين وفدا حثهم على اتخاذ موقف إيجابي إزاء القضية الجزائرية وقال" إنّ غرضنا هو وضع حدّ لحرب الجزائر ودعا ممثلي دول أمريكا اللاتينية إلى تأييد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره . [60]

ففي صباح يوم 15 ديسمبر 1960 وافتتحت جلسة الأمم المتحدة للجنة السياسية لاستئناف مناقشة القضية الجزائرية وأخذ الكلمة مندوب تونس المنجي سليم" وعبّر عن أسفه لموقف

السنغال وتأسف لعدم مشاركة فرنسا في المناقشات وقال إنّ العدالة والحق يفرضان ربط مصير شعبنا نهائيا بمصير الشعب الجزائري وإنّ حرّية الجزائر لا بدّ أن تتم وتحصل عليها مهما تكن الوسائل ومهما يكن الثمّن وهذا الثمّن وهذه الوسائل هي تد ّ خل الأمم المتحّدة"[61]

عالجت اللجنة السياسية القضية الجزائرية حيث تدخل سفير تونس بالأمم المتحدة بورقيبة الإبن وقال "بأنّ هناك تضارب بيّن في الإشاعات التي أحكم نسجها والقائلة بأن مفاوضات جزائرية–فرنسية سرّية تجري الآن، وستنتهي قريبا جدّا إلى مفاوضات علنيّة، وفي الواقع الذي نشاهده هو أعمال القمع المتواصلة، خاصة ضدّ الجزائريين الذين ينظمون مظاهرات سلميّة. وعلى الرغم من أنّ الجانبين يصرّحان برغبتهما في التفاوض وأن عقبة الصحرّاء التي كانت قائمة في الطريق قد زالت غير أنّ العالم ينتظر أن تصبح الأقوال أفعّالا وأن ترى التصريحات عن المبدأ وعن النوايا نور الواقع .... وأنّ وجود منظمة الجيش السرّي وانعدام الفاعلية من جانب الحكومة الفرنسية في مقاومة واضعي شحنات البلاستيك يُثيران الشك في حسن نية أحد الطرفين المتقاتلين... وإنّ الحكومة المؤّقتة الجزائرية ترغب في السلم لأنها في أمس الحاجة لطاقتها حتى تنفقها في تجديد بناء البلاد الجزائريّة"[62]

فالسفير التونسي وبدهائه السياسي نبه إلى المناورات الفرنسية، والإشاعات التي تروّجها لعرقلة وتأخير مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، والقائلة بوجود مفاوضات سرية مع الجزائريين وستظهر إلى العلانية .غير أن الواقع اثبت العكس بحكم تزايد القمع الفرنسي في حق الجزائريين وغض الحكومة لبصرها عما تحدثه منظمة الجيش السري من أعمال إجرامية التي تحصد الأبرياء من الجزائريين، وهو ما يثير الشك في صدق الفرنسيين وحسن نواياهم تجاه الجزائريين رغم النية الخالصة لقيادة الجزائرية في السلم والتفاوض لتقرير مصيرهم للشروع في بناء دولتهم.

لكن إصرار فرنسا على البقاء على سياستها المبنية على المناورات للهيمنة على المفاوضات دفع بالحبيب بورقيبة إلى التصريح في حديث للتلفزة الأمريكية قائلا: "لن تُستأنف المفاوضات بين الجزائر و فرنسا ما لم يحدث تغير جذري في السياسة الفرنسية"[63].

فأمام ضغط الرأي العام الدولي، ورفض الطرف الجزائري تقديم أي تنازل عن ارض الجزائر وتمسكه بشروط وقف إطلاق النار المنصوص عليها في المواثيق الرسمية للثورة، بدأت الحكومة الفرنسية تتنازل شيئا فشيئا إلى أن أجبرت على توقيع اتفاقية الاستقلال في 18 مارس 1962 و توقيف القتال في 19 مارس 1962 و الاتفاق على الترتيبات الأخيرة كالاستفتاء حول تقرير المصير[64].

فبمجرد الإعلان عن وقف القتال هلل أحرار العالم، وشاركوا الشعب الجزائري المظفر فرحته فكتب محمد مزالي يقول :"بعد أكثر من سبع سنوات من الكفاح المرير والدماء والدموع، أعلن يوم 19 مارس المنتصرم عن وقف إطلاق النار بالجزائر على أساس اتفاق بين الطرفين حول الاستفتاء الشعبي الذي سيعلن بعده عن استقلال الشقيقة الجزائر. ان وقف إطلاق النار ستواكبه مرحلة هامة يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره بواسطة الاستفتاء الشعبي الحر الذي نضم فعلا يوم 1 جويلية 1962 (65).

هذا النصر المبين في نظر محمد مزالي لم يسجله المجاهدون الجزائريون لوطنهم فقط، ولم يثبتوا فيه أنهم جديرون بالحياة الكريمة فحسب، " بل هو أيضا تسجيل للحق على الباطل، وللخير على الشر، إنه خطوة في طريق تحرر الإنسان، وبلوغه أسمى المراتب وأقدس القيم في كل مكان، إنه قوة معنوية عارمة في خدمة التآخي و التقارب والغد الأسعد البسام."(66)

إن الدبلوماسية البورقيبية رغم حداثتها، ووقوعها على حبل مشدود بين فرنسا والجزائر وبين الحياد والاشتراك في الحرب، وحتمية الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري، فانه جديرة بالتقدير للدور الفعّال في التعريف بالقضية الجزائرية، واستغلال المنابر الدولية لخدمتها ونصرتها والدعاية لها. كما عملت على تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الثنائية القطرية والتأثير على الموقف البريطاني والأمريكي، إذ دافعت على القضية الجزائرية في منابر منظمة الأمم المتحدة واستطاعت تفنيد الإدعاءات الفرنسية وكشف جرائمها في حق الشعب الجزائري والتونسي وكسب أنصار لها، وحقق ما لم تحققه الدول الأخرى، وذلك للاعتبارات التالية:

اولا: انفراده الايجابي بين الدول العربية وتضامنه المطلق مع القضية الجزائرية رغم الظروف السياسية الراهنة.

ثانيا: عمل على إخراج القضية الجزائرية من الثنائية القطرية بتدويلها وإدخالها في حظيرة الأمم المتحدة مستغلا منبرها للدعاية، والتعريف بها لكسب أنصار ومؤيدين، وفضح الممارسات القمعية الفرنسية في حق الشعب الجزائري، وجند الدول المعتمدة بها للتصويت لصالح القضية الجزائرية.

ثالثا: أثبت على قدرته على المناورة السياسية والتحكم في دواليب العمل الدبلوماسي بفضل كفاءات سياسية مثل بورقيبة و المنجي سليم، و ذلك بشهادة البعثة السياسية لجبهة التحرير الجزائرية بالأمم المتحدة.

الهوامش :

(1) Bruno,(Etienne); L'unite maghrebine à l'épreuve des politiques étrangères nationales, p 102.

(2) Bruno,(Etienne); opcit, p 76.

(3) حول سياسة فرنسا التونسية التي قادت الى خطاب بيار منداس فرانس في 31 جويلية 1954 ثم إلى التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 ، ونتائج هذه السياسة فرنسيا ومغاربيا، انظر

(4) Gross,(Simone) : La politique de carthage.

.

(5) انظر خطابه يوم 7 جانفي 1960 في : بورقيبة (الحبيب) : " خطب " ، تونس، كتابة الدولة للإعلام 1977، الجزء التاسع، ص 296.

(6) Hadhri,(Mohiédine) : L'URSS et le Maghreb ; de la révolution d'octobre à l'Indépendance de l'Algérie, p 131.

(7) حاول النظام التونسي بدون شك استغلال الأوضاع الجديدة التي فرضتها حرب التحرير الجزائرية من أجل اقتلاع مزيد من التنازلات الفرنسية على طريق استقلال تونس فقد أكد المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد في بيانه الصادر عقب اجتماعه أيام 21 و 22 و 23 نوفمبر 1956 ان " استقرار النظام لا يتحقق الا بإدخال تعديلات على الاتفاقيات تجعلها متسقة مع الواقع التونسي (...) ويدعو لتمكين الشعب الجزائري من التفاوض الحر".

(7) انظر نصر ،(مارلين): التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (1952. 1970) مرجع سابق، ص 15.

(8) انظر خطابه يوم 14/07/1956 في : بورقيبة (الحبيب): " خطب "، تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1975، الجزء 2 ، ص 198.

(9) انظر خطابه يوم 14/07/1956 في: بورقيبة (الحبيب): "خطب"، تونس، كتابة الدولة للإعلام 1975، الجزء 2 ، ص 196.

(10) الحبيب بورقيبة: ولدى بمدينة المنستير بالساحل الشرقي من تونس في 3 أوت 1903 من عائلة متواضعة، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية ثم معهد كارنو ثم تحصل على الإجازة في الحقوق، انخرط في العمل السياسي مبكرا بانضمامه إلى الحزب الدستوري الحر التونسية 1922، مارس المحاماة منذ عودته من باريس سنة 1927 اشتغل بالصحافة واسس مع رفاقه جريدة "صوت التونسي"، وفي 1932 انشأ جريدة" العمل التونسي" تزعم حركة الانشقاق في صلب الحزب الدستوري وأعلن عن ميلاد حزب جديد تمخض عن مؤتمر قصر الطال سنة 1934 وأطلق عليه اسم" الحزب الدستوري الجديد" انتخب أمينا عاما له، حيث تلقى عدة اعتقالات من طرف الإدارة الاستعمارية منذ 3 سبتمبر 1934 إلى 4 أكتوبر 1954 بلغت مدة سجنه 10 سنوات و 4 أشهر، قام بتوجيه المفاوضات التي قادت إلى توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955، انتخب في 8 افريل 56 رئيسا للمجلس التأسيسي، أعلن الجمهورية في 25 جويلية 1957 و انتخب رئيس للجمهورية في نوفمبر 1959 مكنه من ذلك من تأسيس للدولة التونسية الحديثة الى غاية عزله في 7 نوفمبر 1987. و توفي في 6 افريل 2000.

(10) صالح بن يوسف: صالح بن يوسف (1907 - 1961)، هو أحد أبرز القادة السياسيين التونسيين اشتغل كأمين عام للحزب الحر الدستوري الجديد كما عارض اتفاقية الاستقلال الداخلي ادخل مع بورقيبة في صراع مفتوح.

(12) انظر خطابه يوم 12جانفي 1952 في: بورقيبة (الحبيب): "خطب"، تونس، كتابة الدولة للإعلام 1974، الجزء 1 ، ص 316.

(13) انظر مقالا حول حركة الفلاقة الجدد ومناطق عملياتهم في:

-LE PETIT MATIN DU 29/01/1956

(14) العمل: جريدة نصف أسبوعية ثم أسبوعية وهي سياسية إخبارية لسان حال الحزب الدستوري الجديد وأصدرت أول أعدادها 1 جوان 1934 ومديرها الحبيب بورقيبة. وبعد 1955 ،أصبحت يومية وآخر أعدادها 198 .

(15) جريدة سياسية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 1 نوفمبر1851 قريبة من الحزب الدستوري الجديد ومديرها الحبيب شيخ روحه.

(16) لباجي،(قايد السبسي): الحبيب بورقيبة المهم والاهم ، دار الجنوب للنشر تونس فيفري 2011 ص 225.

(17) الباجي، (قايد السبسي): المصدر نفسه، ص 312

(18) الحبيب،(بورقيبة): الحبيب بورقيبة حياتي جهادي ص 148.

(19) الحبيب،(بورقيبة): نفسه، ص148.

(20) المنجي سليم (1908 1969)، ديبلوماسي تونسي قلد عدة مناصب في الدولة منها وزيرا للداخلية ثم الشؤون الخارجية و سفيرا بالولايات المتحدة

(21) خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956في: بورقيبة الحبيب ، خطب ، تونس كتابة الدولة للإعلام الجزء الثاني ص 134.

(22) - بورقيبة ، خطب، الجزء الأول، تونس 1974 ، ص100

(23) حبيب (حسن اللولب) : التونسيون و الثورة الجزائرية، رسالة دكتورة ، غير منشورة ، ص 222.

(24) مجلة اول نوفمبر ع/ 155 / 156 سنة 1997 القضية الجزائرية في الامم المتحدة ، ص30

(25) الباجي (قايد السبسي): المصدر السابق ، ص 313.

(26) الحبيب بورقيبة خطب 9 نوفمبر 1956 ج3 ص 112.

(27) الصباح، ع/ 1513 ، 23، نوفمبر 1956 ، ص 1 .

(28) العمل، ع/ 373 ، 4جانفي1957 ، ص1 .

(29) الصباح، ع/ 1587 ، 07 فيفري1957 ، ص 1 و 4

(30) العمل ،ع/ 403 ، 8فيفري1957 ، ص 1 و6

(31) العمل، ع/ 408 ، 14فيفري1957 ، ص1

(32) العمل، ع/ 497 ، 29ماي 1957 ،ص1 .

(33) محمود المسعدي (1915 – 2005) كاتب ومفكر تونسي. انخرط في السياسة، حيث تولى مسؤولية شؤون التعليم في حركة الاستقلال الوطني ا عام تولى وزارة التربية القومية، و وزارة الشؤون الثقافية.

(34) العمل ع/ 606 ، 5اكتوبر1957 ، 1ص 1 و2

(35) العمل ع/،637 ، 9نوفمبر1957 ، ص1

(36) العمل ع/ 653 ، 28نوفمبر1957 ، ص1.

(37) العمل ع/ 655 ، 30نوفمبر1957 ، ص 1 و2

(38) العمل ع/ 661 ، 7 ديسمبر 1957 ،ص1 و2

(39) . مجلة اول نوفمبر ع/ 155 / 156 سنة 1997 ، ص30

(40) العمل ع/ 717 ، 12فيفري1958 ، ص 1 و2 .

(41) العمل ع/ 721 ، 15فيفري1958 ، ص1

(42) الهادي،(بكوش): الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الوقائع و التداعيات ، تعريب احمد العايد و محمد بلحاج ، جامعة منوبة منشورات المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، 2008 ص 65.

(43) العمل ع/ 748 ، 19 .مارس 1958 ، ص1

(44) العمل ع/ 760 ، 2 .أفريل 1958 ، ص 1 .

(45) العمل ع/ 970، يوم 4 ديسمبر 1958 ، ص 1 ،

(46) العمل ع/ 972 ، 6 ديسمبر 1958 ، ص 1 ،

(47) العمل ع/ 974 ، 9 ديسمبر 1958 ، ص 1

(48) الزهرة ، ع 15 ، ، 15 ديسمبر 1958 ، ، ص1

(49) محمد يزيد: و من مواليد البليدة بالجزائر سنة 1923 ، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1942، انتخب كاتبا عاما لجمعية مسلمي شمال إفريقيا 1946 – 1947. في سنة 1948 أنتخب عضوا في اللجنة المركزية من سنة 1950 إلى 1954 .. مثل الجزائر في مؤتمر باندونغ 1955. عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في أمريكا من 1955 ثم صارا عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1956 و في تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كوزير للأخبار و الناطق الرسمي لها من 1958 إلى 1962.

(50) العمل ع/ 990 ، 16ديسمبر 1958 ، ص 1

(51) الصباح ع/ 1071 ، 1افريل 1959 ، ص1 .

(52) الصباح ع/ 1071 ، 1افريل 1959 ، ص 1 و 2.

(53) الصباح ع/ 1274 ، 27نوفمبر 1959 ، ص 1 .

(54) الصباح ع/ 1272 ، 2ديسمبر 1959 ، ص 1

(55) الصباح ع/ 1540 ، 2 اكتوبر 1960 ص1 و 4 .

(56) كريم بلقاسم (1922 – 1970) هو أحد مفجري الثورة وأحد أعضاء المجموعة الستة وقائدا للمنطقة الثالثة "القبائل"، وصار عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام. شغل منصب وزير القوات المسلحة ثم الشؤون الخارجية وأخيرا وزيرا للداخلية. في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقع اتفاقيات ايفيان بعد الاستقلال .

(57) احمد فرانسيس: من مواليد مدينة غليزان سنة 1912 ، متحصل مارس نشاطه السياسي مع فرحات عباس.شارك معه في تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية . و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، انظم الثورة التحريرية سنة 1956 و عين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ، عين وزيرا للمالية في لحكومة المؤقتة الاولى للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس ثم شارك في مفاوضات إيفيان الأولى .

(58) الصباح ع/ 1548 ، 12 اكتوبر 1960 ، ص1.

(59) الصباح ع/ 1572 ، 9 نوفمبر 1960 ، ص 1 .

(60) الصباح ع/ 1582 ، 20نوفمبر 1960 ص 1 و 4 .

(61) العمل ع/ 980 ، 16 ،ديسمبر 1960 .

(62) الصباح ع/ 1918 ، 20ديسمبر 1961 ، ص6 .

(63) الصباح ع/ 1918 ، 20ديسمبر 1961 ، ص6 .

(64) الصباح ع/2590 ، 11ديسمبر 1960 ص1

(65) محمد مزالي، من وحي الفكر، منشورات الفكر ص 106

(66) المصدر نفسه، ص 106

الملاحق:

صور للحبيب بورقيبة مساعيه الدبلوماسية في مجلة الشباب التونسية

أصداء دبلوماسية على صفحات جريد الصباح التونسية تخص القضية الجزائرية1959